المشاركة السياسية والمواطنة في الجزائر: الواقع والمعوقات.

Political Participation and Citizenship in Algeria: Reality and Constraints.

أمال غنو

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، houda.2003@yahoo.fr

محمد صافو

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، safoumohamed@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/09/11 **تاريخ القبول:** 2019/11/04 **تاريخ النشر:** 2020/01/01

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين المشاركة السياسية والمواطنة في الجزائر، حيث انطلقت من الافتراض القائل بأن المشاركة السياسية التي تسود فيها حرية المشاركة واحترام الدستور تؤدي دورا هاما في ضمان وتكريس الديمقراطية والقدرة على تنمية قيم المواطنة في الجزائر، وعليه أكدت الدراسة على الكشف عن الأسباب التي وقفت حاجزا أمام ميلاد وتنمية المواطنة في الجزائر وانعكاس ذلك على المشاركة السياسية، ومعرفة أهم عوائق المشاركة السياسية التي آلت إلى عدم تحقيق وتنمية المواطنة.

الكلمات المفتاحية: *المشاركة السياسية؛ المواطنة؛ الجزائر؛ الانتخابات؛ عوائق المشاركة السياسية.*

Abstract:

This study aims to understand the nature of the relationship between political participation and citizenship in Algeria, on the basis that political participation in which freedom of participation and respect for the Constitution play an important role in guaranteeing and rooting democracy and the ability to develop citizenship values in Algeria. The reasons that hindered the birth and development of citizenship in Algeria and the reflection on political participation and the knowledge of the most important obstacles to political participation that led to the failure of the realization and development of the citizenship.

Key words*: political participation; citizenship; Algeria; elections; obstacles to political participation; citizenship crisis.*

* المؤلف المرسل: أمال غنو ، houda.2003@yahoo.fr

مقدمة:

شكل سقوط الاتحاد السوفياتي نقطة انعطاف كبيرة في تاريخ أنظمة دول العالم الثالث، حيث هبت رياح عاصفة اتجاه التحول محو الديمقراطية وتراجع أنظمة الحكم التسلطية، ويمثل تاريخ 05 أكتوبر 1988 انطلاق قوى شعبية، اجتماعية وسياسية عديدة تطالب بالحرية والإصلاح السياسي والتحول نحو توسيع قاعدة الحكم والمشاركة في صنع القرار السياسي المحتكر بيد نخبة تراقب كل مجالات النشاط الإنساني في الجزائر.

ورغم الازمة السياسية والأمنية التي تعرفها البلاد منذ إلغاء المسار الانتخابي فإن مؤشرات عديدة توحي بحدوث تحول حقيقي نحو دمقرطة النظام السياسي في الجزائر، وامام هذه الوضعية إنقسم المهتمون بالحالة الجزائرية الى متفائل يرى أن النظام يتجه نحو مزيد من توسيع نطاق المشاركة السياسية وفتح المجال للمنافسة النزيهة والحرة ومن ثم الرسوخ في الديمقراطية ، وفريق آخر وهم المتشائمون الذين يرون أن السلطة " الفعلية" في الجزائر إنما توظف قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية في اطار ما يسمى بـ "ديمقراطية الواجهة" أو "الديمقراطية الشكلية" لاستمرار احتكار السلطة وإن بدى النظام ديمقراطيا.

وفي بحثنا هذا سنركز على متغيرين في غاية الأهمية وهما المشاركة السياسية و المواطنة والتي أصبحتا من المفاهيم الأوسع تداولا في العقود الأخيرة من القرن العشرين، والأكثر عرضة للجدل والنقاش عند مستهل الألفية الثالثة الجديدة، لاسيما مع انتشار ظاهرة العولمة، و ضغط الإشكاليات المرتبطة بامتداداتها على الصعد الاقتصادية والمالية والتجارية والثقافية . فإذا كان التفكير في المواطنة، والسعي إلى تأصيلها، قديماً في الفكر السياسي الغربي (فلسفة الانوار)، فان دخولَ المفهوم إلى دائرة النظر العربي جاء متأخرا، حيث لم يشرع في تداوله وتسويقه في الخطاب المعرفي والسياسي العربي إلا حديثا، وقد تزامن ذلك مع ولوج مفردات الديمقراطية، ودولة القانون، وحقوق الانسان المجال السياسي العربي .لذلك، وفي ضوء ما أسفرت عنه الممارسة، يحتاج مفهوم المواطنة إلى قدر عميق من التدقيق، والتجديد، والاجتهاد في تحديد معانيه، ودلالات حمولاته، و شروط توطينه في الثقافة السياسية العربية.

ومع تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المشاركة السياسية والمواطنة، وفي اطار الحيوية التي يكتسبها هذين المفهومين من خلال الأدوار التي يؤديها خاصة في المجال السياسي، وفي ظل موجة التغير التي تعرفها الدول العربية والجزائر على وجه الخصوص وما رافق ذلك من تغييرات جذرية في أسلوب الممارسة السياسية وآلياتها، وذلك بعد إقرار التعددية السياسية والتوجه نحو المزيد من الممارسة الديمقراطية.

إن تحليل العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين (المشاركة السياسية والمواطنة) هو أفضل مقياس للبرهنة على مستوى قدرة كفاءة النظام السياسي، فالمشاركة السياسية ترتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الديمقراطية، فهو من ناحية يعد أحد نتائج هذه العملية ومن ثم يعتبر متغيرا تابعا لها، ومن ناحية أخرى يمثل أحد الميكانزمات الأساسية والمؤثرة فيها، وبالتالي يعد متغيرا مستقلا.

من هذا المنطلق و بناء على ما سبق فإن السؤال الذي تحاول الدراسة الإجابة عنه على درجة عالية من الأهمية هو: **الى أي مدى يمكن أن تساهم المشاركة السياسية في غرس قيم المواطنة في الجزائر؟.**

تنبع أهمية الدراسة من طبيعة الموضوع الذي تتناوله حيث تعد المواطنة من القضايا ذات الأبعاد السياسية والاجتماعية التي تعبر عن معايير الانتماء ومستوى المشاركة السياسية من قبل الأفراد في حماية الوطن، كما تعكس مدى إدراكه كمواطن لدوره في مجابهة التحديات التي تواجه المجتمع والدولة في آن واحد.

التفاعلية بين المشاركة السياسية والمواطنة في الجزائر؛ فكلما كان هناك حرية المشاركة، يصوت المواطن على الناخب الذي يريده هو بعيدا عن كل الضغوطات، كلما غرس في ذهنية المواطن (الفرد) الإحساس بالمواطنة اتجاه بلده، وكلما عمق الإحساس بالمواطنة كلما زاد الوعي بضرورة المشاركة السياسية.

لغرض استجلاء مختلف جوانب الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعدنا في تحليل وتفسير واقع المشاركة السياسية والمواطنة في الجزائر، والعلاقة المتبادلة بينهما.

1- المواطنة و المشاركة السياسية: أية علاقة

المواطنة انتماء نفسي وثقافي أصيل حر ومسؤول، الانتماء الى الأرض والتاريخ وحب الوطن والدفاع عنه وهي تقوم على الحقوق والواجبات وفق مبدأ وحدة الانتماء للوطن، والمشاركة القائمة على العدل والمساواة في إطار سيادة القانون.

ومنذ العصر الحديث ارتبط مفهوم المواطنة وحقوق الانسان بالمشاركة السياسية خصوصا بعد انتشار العلم والثقافة وزيادة عدد المثقفين الذين أصبحوا ينظرون لأنفسهم أنهم ليسوا مجرد رعايا ضمن نظام سياسي خاضعين له إنما يمكنهم أن يمارسوا السلطة ويؤثروا فيها.

فإذا كانت المواطنة هي التمتع بالحقوق والواجبات فإن المشاركة السياسية هي الممارسة الفعلية لهذه الحقوق والتمتع بها من جانب، والالتزام بالواجبات من جانب آخر. فالمشاركة السياسية تعد سمة من سمات المجتمعات المتقدمة وهي تعني مشاركة الشعب ككل دون أي وجه من وجوه التميز من خلال أفراد أو جماعات ضمن نظام سياسي ديمقراطي، فهم كأفراد يمكن أن يساهموا في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسيا، إما كجماعات يمكن أن يساهموا من خلال العمل الجماعي في منظمات سياسية أو نقبية وبصورة متساوية.(غوران 1991، ص.146).

فالمشاركة السياسية ضمن إطار النظام السياسي الديمقراطي تبنى على قيم نبيلة مثل المساواة، الحوار والقبول والموافقة، فمدام هناك حوار بين الحاكمين والمحكومين مادام الحكم يقوم على الموافقة والقبول (علوان 1996، ص.42)، فهي تقوم على تمثيل كافة شرائح المجتمع بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقومية والطائفية والقبلية، فهي مشاركة لا تعكس هذا التعدد، وإنما يذوب هذا التعدد في إطار الوطن والمواطنة.

وتختلف نسبة المشاركة السياسية باختلاف النظرة اليها كونها حقا للمواطن أم هي واجب عليه، وعلى هذا الأساس يتسع نطاق المشاركة السياسية عندما يشعر المواطن بأن المشاركة السياسية واجب وطني وإنما التزام سياسي نحو الوطن. ولذلك فان التصويت في الانتخابات في كثير من الدول يكون على هذا الأساس مما يؤدي الى زيادة عدد المشاركين في عملية التصويت.

فإذا كان مبدا المواطنة له دور في زيادة نسبة المشاركة السياسية وتعزيزها، فإن التعبئة السياسية لها دور أيضا في زيادتها سواء كان هذا عن طريق تعبئة الجماهير في ظل نظام سياسي شمولي أو تعبئتهم بسبب انتماءاتهم الضيقة (نعمة 2013، ص.144)،

وعليه، فان علاقة المواطنة تقوم بين الوطن والمواطن في كل ما له وعليه من جهة، وبين أبناء الوطن على أساس المشاركة الوطنية من جهة ثانية، وبينهم وبين غيرهم من جهة الاحترام المتبادل والمتكافئ والمثاقفة الحرة من جهة ثالثة. (مباركية 2013، ص. 74).

وبالإشارة الى هذا العنصر في دائرة تعريف المواطنة، والذي أكدته عدة دراسات، تزيد الدراسة في توضيح المفهوم، وتؤكد أن التجسيد الفعلي للمواطنة ومبادئها المختلفة هي مسؤولية جميع أطراف هذه المعادلة المشار اليهم، وليست مسؤولية الدولة فقط. كما أن تقييم واقع المواطنة في مجتمع ما يرتبط أيضا بتقييم التعايش والتسامح بين فئات مجتمعه المختلفة، وليس فقط بين المواطنين ومؤسسات دولتهم. (مباركية 2013، ص. 74).

وعليه نقول أن المواطن هو محور النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومصدر الثقافة المتحكمة في السلوك الإنساني، وعلى أساسه يكون التشكيل والإصلاح، المواطنة في حد ذاتها يمكن اعتبارها مؤسسة عمومية والتي تحتاج ليس فقط لدافع ذاتي بل كذلك لمؤسسات أخرى لأداء وظائفها (زدام 2013، ص. 30).

عموما يمكن القول أن مفهوم المواطنة يستخدم في معناه الضيق للإشارة إلى وضع المساواة السياسية والمساواة في المشاركة، ومعناه الواسع في المشاركة في المجال الاجتماعي، وفي معناه القانوني عن وضع قانوني للحقوق والواجبات، وفي معناه الموضوعي عن حدود التأثير الفعلي الذي يملكه أو يمكن أن يتحكم فيه المواطن اتجاه السياسات العامة.

بالنظر إلى مضمون مقال مارشال عن المواطنة عام 1949 بعنوان" **citizenshipand social class**"، يمكن القول أن المواطنة تفاعل متعدد الأطراف بين عنصرين بشريين بين حاكم و محكومين، في إطار آليات قانونية كالانتخاب مثلا، ومن خلال مؤسسات سواء كانت مرتبطة بالجهاز القضائي أو المجالس المنتخبة محليا ومركزيا، إضافة إلى جهاز تنفيذي وخدماتي. مقرونة بثقافة سياسية تعترف بأهمية المشاركة في تسيير الشأن العام من جهة ودورها في تعزيز التمكين من الحقوق ضمن إطار عام من الشعور بالانتماء. وتطرح بذلك السياق المنطقي للجوهر الديمقراطي الذي يسمح من خلال مظاهره إلى الاشتراك الفعلي للمواطن (زدام، ص . 30).

يبرز التوازن الحاصل بين الحقوق والواجبات في موضوع المواطنة الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل ممارسة ديمقراطية حقيقية، الأمر الذي يعني أن المواطنة المكتملة تشكل المضمون الفعلي للممارسة الديمقراطية المعاصرة، وذلك ما يوضحه علي خليفة الكواري من خلال الشروط التي يفترض أنها لابد أن تتوافر في المواطنة بقوله :" وتشمل هذه الشروط إلى جانب الحقوق القانونية والدستورية وضمانات المشاركة السياسية الفعالة، الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تمكن المواطن من التعبير عن رأيه ومصالحه بحرية مثل التقارب في الدخل والثروة والمكانة الاجتماعية والتعليم ومهارات الوصول إلى المعلومات البديلة التي تسمح للمواطن بالحصول على المعلومات من مصادر مختلفة متنافسة. كما يجب أن

تشمل هذه الشروط حدا أدنى من المسؤولية المجتمعية اتجاه تنمية فرص العمل والرعاية الاجتماعية في حالة العجز والبطالة، ومن أجل التعليم والصحة والتنمية الثقافية." (الكواري 2004، ص.93)

فالعلاقة بين المواطنة والمشاركة السياسية تفاعلية تكاملية، بحيث ان مبدأ المواطنة يقرر الحقوق والواجبات بالتساوي ويقضي بضرورة الاخذ بالمشاركة السياسية في تولي المناصب الرسمية واتخاذ القرارات السياسية، فالحديث عن المشاركة السياسية هو الحديث عن التمثيل السياسي، والحديث عن هذا الأخير هو الحديث عن المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الفرعية (نعمة 2013،ص.146).

2- واقع أزمة المواطنة في الجزائر- دراسة في الأسباب-:

بعد الاستقلال تبنت الجزائر نظام الحزب الواحد، ومع ذلك لم تبدي السلطة الحاكمة آنذاك أي موقف معاد في تعاملها مع الديمقراطية كأطروحة. بل دعت الى إقامة ديمقراطية شعبية ذات محتوى اجتماعي، تحاول تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، يوجهها الحزب الحاكم الواحد آنذاك وهو حزب جبهة التحرير الوطني.

لكن الحقيقة المؤكدة هي أن روح المواطنة ظلت مستبعدة من إدارة الحكم، فلا الحاكم اعتبر نفسه مواطنا مسؤولا أمام مواطنيه ، ولا تم اعتبار المواطن جوهر التشريع أو عدم تشريع الحكم من خلال التصويت الحر والنزيه وغير الموجه.

هذ الوضع تولد نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب التي تحول دون انبثاق مفهوم المواطنة في الواقع السياسي والمجتمعي الجزائري. فإذا كان هذا الواقع المتأزم للمواطنة يرجع إلى عدة أسباب يتحمل النظام الحاكم جزءا كبيرا منها، فإن البعض الآخر يتحمله المواطن نفسه، والحركات السياسية والاجتماعية التي تؤطره.

أ- أسباب أزمة المواطنة في الجزائر:

ساهمت طبيعة الدولة الوطنية الحديثة ونوعية النظام الحاكم في صعوبة ترسيخ مبدأ المواطنة في المجال السياسي الجزائري، حيث ظلت دولة ما بعد الاستقلال منشدة إلى إرثها التاريخي ذي الطبيعة السلطانية (بعد استقلال الجزائر ورثت عن الاستعمار الفرنسي العديد من الممارسات كالتسلط والتزوير ....) على الرغم من مظاهر التحديث والعصرنة التي طالت مجمل تشريعاتها وقوانينها، فاستمرت علاقة الدولة بالمجتمع موسومة بقدر كبير من التحكم. ما حال دون ميلاد المتطلبات اللازمة لبروز مفهوم المواطنة وتوطنه في المجتمع (مالكي 2012، ص.01).

كما حالت طبيعة النظام الأبوية ومنطق " مفهوم الرعية الساكن والمتجذر في العقل الباطني للساسة الذين ينظرون لأفراد المجتمع كقاصرين يحتاجون إلى الرعاية؛ (عبد السلام موكيل،ص.33) دون انبثاق واستقرار مفهوم المواطنة، المقرون بالسعي إلى المساواة وممارسة المشاركة السياسية لجميع المواطنين وراح النظام يراوغ ليحول دون استنباته في الواقع السياسي الجزائري رغم توظيفه للكثير من المصطلحات مثل الديمقراطية والمواطنة وحقوق الإنسان.

ومن جهة أخرى ساهم الفرد الجزائري، الذي لم تنضج عنده فكرة المواطنة سواء في بعدها الحقوقي والقانوني (حقوق وحريات وما يترتب عنها من واجبات)، أو على صعيد المشاركة السياسية بما يسمح له في الاختيار وتقرير مصيره وتدبير الشأن العام، في تأكيد الواقع المتأزم لهذا المبدأ.

فمنذ الاستقلال فهم الجزائري المواطنة كحقوق ذات محتوى اقتصادي واجتماعي، بعد أن عاش لفترة طويلة الحرمان بسبب الظاهرة الاستعمارية وأصبح يعتقد جازما أن من حق الدولة أن تمنحه منصب عمل ومدرسة لأبنائه وطبيب لمرضاه... دون أن يراعي مسألة الواجبات التي يتطلبها توفير مثل هذه الحقوق. (يمكن مراجعة كل من : خالد محمد خالد، 1964، وكتاب فهمي هويدي، 1999).

ولم يتغير هذا الفهم حتى بعد الحراك الاجتماعي السياسي الذي عرفه المجتمع الذي أفضى بمناسبة أحداث أكتوبر 1988 إلى انفتاح النظام السياسي الجزائري، وإقراره التعددية السياسية والحرية...الخ وحتى الحركات الاحتجاجية التي عرفها البلاد منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين، لم تكن تعبر عن وعي سياسي بضرورة تفعيل مبدأ المواطنة ذات بعد اجتماعي-اقتصادي، دعمه الطابع الريعي للاقتصاد المبني على دخل المحروقات وقد ساهمت الأزمة المالية والسياسية التي أفرزتها تلك المرحلة في تدجين المواطن الجزائري وجعلت منه مواطنا زاهدا في السياسة والحكم همه الأول والأخير لقمة العيش. (http://www.yafa-news.net/archives/77701) وهو ما أثر بالتأكيد سلبا على المسيرة الديمقراطية في البلاد.

وإذا كانت فكرة المواطنة لم تنضج عند المواطن كفرد. فإن الأمر ينسحب أيضا على الحركات السياسية والاجتماعية التي كانت كفيلة بتحويل الحقوق المكتوبة (المنصوص عليها دستوريا)، إلى حقوق فعلية في الواقع المعاش كما حصل ذلك في الديمقراطيات الراسخة كفرنسا (زريق 2017، ص .259).

وهو ما يثبته واقع منظمات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات، المفروض أن تتولى هذه المهمة. حيث أثرت التبعية المادية للعديد من هذه التكوينات فحولتها من مؤسسات تتمتع بالاستقلالية في مواجهة سلطة الدولة وسلطويتها إلى مجرد تابع لهذه الدولة ومستفيد مما توزعه عليها من عائدات ما جعل المجتمع المدني مصادر كليا كحقيقة سياسية. (مالكي، ص .02)

وانعكس هذا المفهوم وهذا المنطلق سلبا على العلاقة التعاقدية بين المواطن والدولة التي يجسدها المفهوم السياسي للمواطنة والذي بموجبه يصبح المواطنون بحكم هذه العلاقة مشاركون في الحكم بأسلوب تنظيمي كالمشاركات التنظيمية الحزبية عن طريق الانتخابات، أين يكون المواطن مرشحا أو ناخبا في العملية السياسية.

ب- عسر ميلاد مبدأ المواطنة في الجزائر وانعكاس ذلك على المشاركة السياسية:

لقد أثر عسر استنبات أو ميلاد مبدأ المواطنة كأحد أهم ركائز العملية الديمقراطية في الجزائر، الذي ساهم فيه المواطن/ الفرد والنظام الحاكم، على سيرورة العملية الديمقراطية كلها. ويفيد تتبع واقع المشاركة السياسية في الجزائر واحد أهم مظاهرها التي يرتكز عليها مبدأ المواطنة ألا وهو الانتخابات، في فهم أسباب عدم النضج، وعدم التقبل لهذا الموضوع، وانعكاس ذلك على الحياة السياسية.

تعد المشاركة السياسية وحق المشاركة بالتصويت واحدا من الحقوق السياسية التي تصنع المواطنة السياسية، وتشكل الانتخابات ركيزة أساسية لمبدأ المواطنة، وتفعيلا لمجموعة من الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين وتجسيدا للمواطنة السياسية والمدنية.

وإذا كان هناك إجماع على عدم بروز مواطنة فعلية في الجزائر، فإن مرد ذلك إلى مجموعة من النقائص التي اعترت المجال السياسي. سوف نركز على:

- **صعوبة التمثيل السياسي عن طريق العمل الحزبي:**

لقد حال احتكار العمل الحزبي لمدة طويلة من طرف الحزب الواحد المسيطر على كل مقاليد العمل السياسي، دون بروز تيارات/ أحزاب سياسية أخرى طيلة ثلاثة عقود من الزمن بحجة الحفاظ على الوحدة الوطنية، وبحجة أن التعددية هي مرادف للتشتت والتفرقة.

وحتى بعد إقرارها بموجب دستور 23 فيفري 1989، وبعده التعديل الدستوري لسنوات 1996، 2002، 2008، بقيت السلطة تنظر إلى الأحزاب بنظرة الشك والريبة، وهو ما يؤكد ترسخ وطغيان الأحادية على الممارسة السياسية بالرغم من التعددية الحزبية الشكلية. فبعد أن أنتج النظام داخل المنظومة الأحادية هياكل وجمعيات وسماها هو بالشعبية، أعاد صياغة التعددية الحزبية إلى ما يشبه التعدد الأحادي بعد 1992. (https://bit.ly/2YY888x)

وانتقلنا إلى نظام حزب واحد بأحزاب متعددة، أحاطته السلطة بكثير من القوانين التنظيمية التي تحد من نشاط هذه التنظيمات. وعوض أن ينتج الشعب مجتمعه السياسي صدم بميلاد مجتمع السلطة ؛ بميلاد أحزاب لا تؤمن بأصولها الشعبية لا بحلم وصولها إلى القمة بجوار السلطة مهما كلفها ذلك من تنازلات وتضحية بالمصداقية. (المرجع نفسه)

وليس أدل على ذلك من قدرة سلطة النظام الحاكم على استمالة ثلاث من أكثر الأحزاب اتساعا من حيث القاعدة الشعبية، في تحالف رئاسي يخدم النظام بالدرجة الأولى تحالف رئاسي أصبح حسب منتقديه أداة لقتل الحراك السياسي. ووأد أي مشاريع مخالفة لمتطلبات النظام السياسي ومشاريعه، وساهم في القضاء على الطبقة السياسية التي تمثل كنه العملية الديمقراطية على اعتبار أنها تجمع الرأي والرأي المخالف.

- **التشكيك في نزاهة الانتخابات برمتها:**

لا يمكن تجاوز وإغفال الحديث عن مسألة التشكيك في نزاهة العملية الانتخابية برمتها، وعزوف المواطنين عن تفعيل واحد من أهم مرتكزات مبدأ المواطنة وهو المشاركة عن طريق الانتخابات، رغم كل الضمانات القانونية والمادية التي توفرها هذه السلطة وتتعهد بها.

وعلى التزام السلطة بدورية الانتخابات وإجرائها في مواعيدها المحددة، إلا أنها تشهد وعلى اختلاف طبيعتها ما بين تشريعية ومحلية عزوفا ومقاطعة كبيرة، ما يجعل الكثير من المحللين للظاهرة الانتخابية في الجزائر يحزمون باستمرار الامتناع الشعبي عن المشاركة لاقتناعهم بعدم إمكانية أن تحدث هذه الانتخابات التغيير المطلوب.

وهو ما تؤكده قراءة سريعة لنتائج الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2017/2012 على التوالي- على سبيل المثال لا الحصر- فقد أظهرت نتائج المؤشر العربي الصادر عن المركز للأبحاث ودراسات السياسات لسنة 2012 وجود عزوف عن السياسة حيث بينت النتائج أن نسبة المواطنين الجزائريين الذي يهتمون بصفة ضئيلة بالشؤون السياسية بلغت 41 % ونسبة المواطنين الذين لا يهتمون بالشؤون السياسية 39%، و هما أعلى الأرقام مقارنة مع جميع الدول العربية الأخرى (11) التي أجري فيها الاستطلاع. (https://bit.ly/2RVwcHp)

عزوف ترجمته نسب الامتناع عن المشاركة في الانتخابات التشريعية و المحلية لسنة 2012 التي تمت عشية ما سمي بالربيع العربي، و بعد الإعلان عن حزمة الإصلاحات القانونية من طرف السلطة تفاديا لأثاره، حيث بلغت نسبة المشاركة 43 بالمئة، أي بنسبة ممتنعين قدرت بـ 56.86% في حين بلغت نسبة الأصوات الملغية 18.42 بالمئة.

انتخابات تكررت في تفاصيلها و اتجاهاتها العامة، في نسخة 2017 بالرغم من إجراءها عقب إقرار جملة من التعديلات الدستورية المهمة عام 2016، مؤكدة أن المواطن ما زال غير مهتم بها.

وكانت الرسالة الأبرز التي أوضحتها عملية الاقتراع هي تحول العزوف الشعبي عن الانتخابات إلى مقاطعة حقيقية، بدليل أن نسبة 10% من الناخبين صوتت بأوراق ملغاة قانونيا، و رفض نحو 63% المشاركة في العملية الانتخابية من أساسها.(زريق ،ص 262) و قد توزع المقاطعون للانتخابات التشريعية في تركيبتهم بين أحزاب سياسية و ناشطي مجتمع مدني و عازفين غير مهتمين من بين جموع المواطنين.

مثلت نتائج هذه الانتخابات و ما سبقها، خيبة أمل للطامحين في تحول ديمقراطي حقيقي في الجزائر حيث كرست حكم أحزاب السلطة و أعادت إنتاج نفس التوليفة السياسية، و أثبتت ترسبات التجربة التاريخية قدرة النظام السياسي الجزائري الذي يملك من الآليات و الميكانيزمات ما يمكنه من تسيير العملية الانتخابية لتصب النتائج لصالح مرشحه. و من جهة أخرى أكدت نتائجها و النسب العالية للمقاطعين عدم جديتها كوسيلة لإحداث التغيير السياسي و التداول على السلطة، و هو ما فهمه المجتمع الجزائري الذي لم تعد تقنعه الانتخابات، و عبر أكثر من ثلث ناخبيه منه بالعملية السياسية برمتها، (منير مباركية 2012، ص.08) و ما حال دون تفعيل هذه العملية المهمة لتكريس مبدأ المواطنة.

إن ظاهرة عدم المشاركة في الاقتراع أو المقاطعة والجدل القائم حولها جديرة بالاهتمام، ولكي نشرح جيدا هذه الظاهرة لابد من اعتماد آليات موضوعية للتفريق بين عدم المشاركة كسلا وزهدا أم احتجاجا على المعروض من طيف سياسي لم يستوعب التعددية السياسية والاجتماعية والفكرية في المجتمع الجزائري، أم في عدم الثقة في العملية الانتخابية ككل نتيجة للممارسات السلبية التي تشوبها مما يجعلها لا تعبر فعليا عن توجهات المجتمع، فالأرقام الرسمية الخاصة التي تعلنها وزارة الداخلية والمجلس الدستوري عن نسبة المشاركة ونتائج التصويت تشير لانخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات نتيجة لمساوئ التزوير وتداعياته التي باتت بادية للجميع وإشارة ما فتئت في التوسع والخطورة من موعد سياسي لآخر لأن هذه المخاطر لا تتعلق بالأرقام كأرقام فقط بل تمتد لتفقد الفعل الانتخابي والفعل السياسي محتواهما الحقيقي وتدفع الشعب الى الاستقالة من العملية السياسية، وهذا ما يدفع لخلق حالة من عدم الثقة بالعملية الديمقراطية برمتها مما يؤدي بدوره الى نوع من السلوك السلبي والشعور بالخيبة لدى الرأي العام بالجهات المسؤولة وصناديق ا لاقتراع التي تعتبر

عنوان التحضر وسر تقدم الدول في العالم المعاصر، كما أن التزوير سيكون سببا في تكريس وتعميم القهر في أروقة الدولة . (عبد المالك رداوي 2013، ص ص. 131-132)

- عدم شفافية العملية الانتخابية التي تعتبر آلية في التعبير عن أراء المواطنين ومواقفهم:

تعود النظام السياسي الجزائري على إجراء الانتخابات منذ الاستقلال، انتخابات واستفتاءات كانت من تنظيم الإدارة والحزب الواحد، أعلن بموجبها عن نسب مشاركة عالية جدا دون أدنى إمكانية للتحقق من صدق الأرقام المعلنة أو مراقبة سير عمليات الاقتراع والتنظيم من قبل المواطنين أو الفاعلين السياسيين المستقلين. (جابي1998، ص .139)

الجدول رقم 01: يوضح نسب المشاركة الوطنية في الانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية التي أجريت في الجزائر ما بعد التعددية:

الانتخابات المحلية		الانتخابات التشريعية		الانتخابات الرئاسية	
تاريخ الانتخابات	نسبة المشاركة	تاريخ الانتخابات	نسبة المشاركة	تاريخ الانتخابات	نسبة المشاركة
1990	65.2	1991	59.00	1995	75.35
1997	64.58	1997	65.60	1999	60.25
2002	46.09	2002	46.17	2004	58.08
2007	43.78	2007	35.65	2009	74.56
2012	43.55	2012	43.14	2014	50.70
/	/	2017	38.25	/	/

من إعداد الباحثين، بالاعتماد على أرقام وزارة الداخلية

ما نلاحظه من هذا الجول هو أنه حتى بعد الموافقة على دستور 1989 الذي أقر بالتعددية السياسية والإعلامية والنقابية وتنظيم العديد من الانتخابات التي تميزت بالدورية والتعددية، إلا أنها لم تعكس في حقيقة الأمر أي تغيير على مستوى منطق النظام الأبوي الذي مازال ينظر إلى المجتمع بأنه غير مؤهل للاختبار، وبالتالي وجب عليه أن يختار له، وترتب على ذلك ضرب أهم مظاهر المشاركة السياسية التي يرتكز عليها مبدأ المواطنة في الصميم، ألا وهو الانتخابات التي من المفروض أن تعكس اختيار الشعب عن وعي وبكل حرية والمشاركة في اتخاذ القرارات المصيرية. وما يلاحظ من هذا الجدول هو انخفاض نسب المشاركة في كل موعد انتخابي.

وإذا كانت الانتخابات في ظل الأحادية تعتبر وسيلة تجديد جزئي في النخبة أو إيجاد وسائط بين الدولة والمجتمع أو محاولة إضفاء شرعية أكبر على المؤسسات، وتتم بتدخل النخب الحاكمة ومؤسسات اتخاذ القرارات الرسمية لتوجيه نتائجها لصالحها.(جابي 2009، ص. ص 76-77).

فإن الأمر لم يتغير كثيرا في ظل التعددية السياسية والحزبية، وظل الانتخاب لا يجري على أساس المواطنة بل على أساس الحصة العشائرية /العرش. فمن "ميزة الانتخابات المحلية في الجزائر -على سبيل المثال- تجنيدها للمستويات التقليدية للمجتمع كالعائلة والعرش وهي انتماءات تقليدية ما قبل وطنية، تجد ضالتها في هذا النوع من الانتخابات للانتعاش من جديد، ليكون التحزب السياسي والحزب الضحية الأولى لهذه الانتخابات

(www.alquds.co.uk/?p2017/11/13) لأن المواطن ليس حرا في اختياره للمرشح فردا أو حزبا، ولا على أساس البرنامج والمؤهلات السياسية، بل على أساس الروابط العشائرية.

وإذا كان مبدأ المواطنة هو إحدى الركائز الأساسية للعملية الديمقراطية الذي يرتكز على فكرة أساسية وهي حق جميع المواطنين دون تمييز لاسيما المرأة في التمتع بحق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية تعبيرا عن كون الشعب مصدر السلطات.(علي خليفة الكواري، مرجع سابق)

فإن الجدير بالذكر عند الحديث عن حقوق المرأة لاسيما المدنية منها والسياسية، كالتمثيل السياسي والحضور في الفضاء العام والمشاركة في اتخاذ القرارات السياسية، مازال حضورا محتشما، رغم النجاحات التي حققها على مستوى التعليم وعالم الشغل بدرجة أقل منذ الاستقلال. وهو حضور فرضته النزعة المحافظة للنخب السياسية الحاكمة والخصائص السسيو- ثقافية للمجتمع الجزائري.

فمن جهة لم تفهم قضية مشاركة المرأة –كما يقول الأستاذ **محمد فائق**- كقضية أساسية ليس فقط لإنصاف المرأة ولكن أيضا لإنصاف المجتمع الذي لن يقوى على المنافسة في عالم مفتوح بنصف المجتمع فقط. حيث مازالت الثقافة الذكورية مسيطرة على المجال السياسي وهو ما ينعكس سلبا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية.

وحتى بعد إقرار التعددية السياسية والانفتاح السياسي والحرية والمساواة ظل حضورها على مستوى الانتخابات تحكمه النزعة المحافظة لدى النخب السياسية من جهة و نزعة المجتمع من الجهة الأخرى بخصوص التمثيل السياسي لها في العملية السياسية، وبقي الترشح والنجاح فيها من قبل النساء الاستثناء وليس القاعدة رغم قانون التمييز الايجابي الذي يصدر على حضور للمرأة في هذه الانتخابات.

وهو ما يؤكد فرضية أنه عندما تم إقرار نظام التمييز الايجابي دستوريا سنة 2008 كان تحت تأثير الأبعاد الدولية، وليس عن قناعة مترسخة لدى أصحاب القرار لتسويق صورة مقبولة عن الجزائر؛ فعندما أعلن رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة عن التعديل الدستوري سنة 2008 الذي أعطى في بعض مواده حق التمثيل السياسي، فإنه قد قايضه بإعادة النظر في المادة الدستورية التي كانت تمنعه من الترشح لأكثر من عهدتين. ومن جهة أخرى ساهمت نظرة المجتمع للمرأة في تكريس ذلك الحضور المتواضع لها في العملية السياسية، فبالنسبة للمجتمع / المحلي خاصة نجده لا يشجع المرأة عندما تكون قريبة منه على تولي مواقع التمثيل السياسي، لأن القرية أو المدينة الصغيرة تفرض حضورها وخصائصها السسيو- ثقافية بمناسبة الانتخابات. وضع يفسر كيف تترشح المرأة مثلا، لكنها ترفض أن تضع صورها على معلقات الإشهار لحملتها الانتخابية. (تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان 2007، ص . 246).

3- تحديات المشاركة السياسية والمواطنة في الجزائر:

إذا كان واضحا الارتباط بين المشاركة السياسية وتحقيق تنمية المواطنة واعتماد كل منهما على الآخر كسبب ونتيجة، فإنه من المهم التطرق إلى التحديات التي تحد من فاعلية المشاركة السياسية كأداة ووسيلة مطلبية لتحقيق التغيرات اللازمة في البيئة (سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية)، أو كما يحلو للبعض تسميته بـ "المكان الهندسي" المفضل الذي تلتقي فيه جميع الأفكار المعادية للتسلطية.

فمن خلال دراستنا سنتطرق الى معوقات تعترض المشاركة السياسية في الجزائر و تبرز طبيعة المؤسسات القائمة والأفكار الجارية في التشكيلة الإيديولوجية السائدة، وكذا الثقافة السياسية المنتشرة وكلها تشكل جاذبيات مؤثرة بشكل حاسم، وإذا أردنا أن ندقق أكثر في المستويات العامة لهذه العوائق فإننا نستطيع أن نوجزها في ثلاث أبعاد لا تزال مغيبة وهي: البعد القانوني، والبعد السياسي والبعد الثقافي والاجتماعي.

- العوائق القانونية:

اعترف الدستور الجزائري بسيادة الشعب، وأنه مصدر السلطات ويدعم ذلك اعتبار الدولة الجزائرية "جمهورية ديمقراطية شعبية "، وأنها تقوم على " مبادئ التنظيم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية". ورد في ديباجة الدستور الجزائري: " ان الشعب الجزائري ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرية والديمقراطية، ويعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات دستورية، أساسها مشاركة كل جزائري وجزائرية في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد". (دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية).

تبرز القيود في القوانين والتشريعات كأهم معوقات المشاركة السياسية التي تحد من حركة المؤسسات وإمكانية حصولها على المساحة المطلوبة، وكذا تحد من إمكانية إسهامها المباشر في تنمية المواطنة. فالبنية القانونية في الجزائر لم توفر شروطا قانونية كافية لحماية الأفراد والجماعات المختلفة، وقد يبادر بعضهم إلى تبرير ذلك بالشروط السياسية والأمنية.

وإذا كانت معظم التشريعات تمنح الأفراد والجماعات حقوقا متساوية أو ما يشبه ذلك، فإن من الواجب أن نعرف أن التطبيق الفعلي للقوانين والأنظمة التشريعية وموجبات هذا التطبيق تعطل مفعول هذه الدساتير، فالسلطة نفسها لا تحترم هذه الدساتير من خلال ممارستها وتجاوزها لها، كما أن المجتمعات المدنية لا تصر كثيرا ولا تناضل من أجل ذلك، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق، فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب.(شرف الدين 2002، ص.ص 43-44). فهناك خنق للحريات الفردية والعامة، والتضييق إلى درجة الإلغاء لحرية التعبير إما التعددية التي تنص عليها الدساتير كتشكيل الأحزاب والجمعيات فهي لا تصمد أمام تعسف السلطة التي تمارس الإقصاء والتهميش لقوى اجتماعية ذات توجهات سياسية مغايرة، بحيث منع من التعبير عن مواقفها وتصوراتها والدفاع عن مصالحها بطريقة منظمة وضمن إطار شرعي وتأسيسي، البديل الوحيد أمام هذه القوى هي المقاومة السلبية أولا، ثم الاحتجاج العنيف ثانيا، عندما تبلغ التناقضات مستوى يفوق قدرة المؤسسات القائمة على ضبطه واحتوائه. (عنصر1995، ص. 88).

- العوائق السياسية:

تشكل الديمقراطية القاعدة الأساسية لأي ممارسة سليمة، لأنه في ظلها يمكن أن يتمتع المواطن بحقوقه العامة وحرياته الأساسية، وبالتالي لن يستطيع ممارسة نشاطه بشكل حر ومستقل مع غيره من أفراد المجتمع بحيث يستطيع الأفراد عندئذ تشكيل مؤسساتهم المدنية الخاصة بهم فهي في جوهرها تقوم على أساس التعدد الفكري والسياسي، وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية واحترام مبدأ تداول السلطة والرقابة السياسية، وتوفير بعض الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحرياتهم.

من بين الأبعاد التي تطبع الوضع السياسي في الجزائر، ظاهرة ملك الدولة للنسيج الاجتماعي، فقد شكل انتشار السلطة في كل مجالات الحياة المجتمعية وممارسة أجهزتها للرقابة القصوى على الأفراد حاجزا أمام

إمكانية تحررهم واستقلال المؤسسات الاجتماعية، بالإضافة إلى التعسف في استعمال السلطة واحتكار الامتيازات المرتبطة بها وتصلب الجهاز البيروقراطي وفشله في أداء مهماته كوسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات، وقد أدى ذلك إلى توسيع الفجوة بين الحكام والمحكومين، وفقدت مؤسسات الدولة مصداقيتها لدى الشرائح العريضة من المجتمع. (عنصر1995، ص. 88).

ترتبط هذه الظواهر مباشرة بغياب المواطنة كونها قيمة وممارسة تميز الثقافة السياسية الحديثة، حيث يعتبر الفرد فاعلا كامل الحقوق، يقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه إلى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني وترتبط أيضا بغياب الشرعية. (أزمة الشرعية) -التي تعني في معناها العام "- قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم في أن يحكم وان يمارس السلطة بما في ذلك استخدام القوة" (السيد 1992، ص. 791) حيث أن فشل النظام في تحقيق المواطنة المطلوبة وعجزه في تحقيق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية دفعه إلى تطبيق إستراتيجيتين: (السيد 1992، ص. 791)

- ✓ النزوع إلى التعددية المقيدة لتخفيف الضغط على النظام، وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة أن تعبر عن نفسها وذلك في حدود الدائرة الضيقة التي رسمتها للمشاركة، والتي لا تتضمن إمكانية تداول السلطة، وفي هذا المجال يقول "عبد الرحمن مهري": أن السلطة تتعامل مع الأحزاب السياسية مهما كان لونها إذا كانت تلتقي استراتيجيا أو تكتيكيا مع مشاريعها السياسية، وتناصبها العداء إذا ابتعدت من هذه المخططات أو عارضتها".
- ✓ ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التي لم يعترف بحقها في المشاركة السياسية أو التي لم تقبل بفكرة التعددية السياسية المقيدة، وتهدف إلى الوصول إلى السلطة.

ومن وجهة نظر أكاديمية ونظرية، يمكن للفساد أن يؤثر سلبيا وبشكل كبير على المشاركة والمواطنة ، ويفسد العديد من القيم التي تتأسس عليها، يؤدي انتشار الفساد بمختلف صوره الى التقليل من هيبة القانون والدولة، وبالتالي يؤثر في أهم مضامين من ضمانات حقوق المواطنة، ذلك أن هذه الأخيرة تتأسس بموجب عقد قانوني بين الافراد ومؤسسات وطنهم الرسمية، وضياع هيبة القانون يجعل تكريس المواطنة ومبادئها، بخاصة المساواة والعدالة والحرية أمر صعب المنال ان لم يكن مستحيلا.

كما يصادف الفساد السياسي والإداري بمختلف أشكاله إرادة المواطنين ويؤدي الى فقدان الثقة بين المواطن والسلطة، ما يتسبب في التأثير سلبا في مواطنتهم ومشاركتهم السياسية وينتهي بمواطنة سلبية وهو ما تعكسه فعلا ظاهرة العزوف الانتخابي والسياسي في الجزائر (مباركية، ص 217).

- العوائق الثقافية –الاجتماعية:

لم تتخلص الجزائر حتى اليوم من ظاهرة الجهوية التي ظلت سمة بارزة ترافق تقديم الخدمات وتوزيع المناصب، وتسيير وتوجيه خطط التنمية الوطنية والمحلية، على الرغم من أن الدستور حارب هذه الظاهرة، حتى ينضاف اليها عبء اخر اكثر خطورة، يتمثل في المناطقية والولائية (نسبة الى الولاية، حيث يقسم إقليم الجزائر إداريا الى 48 ولاية).

ونتيجة الجهوية المنتهجة في عملية التنمية وتوجيه المشاريع التنمية الكبرى، تحولت بعض الولايات الى أقطاب تجذب طالبي العمل من بقية ولايات الوطن، وهذه الظاهرة باتت تزعج سكان تلك الولايات الذين باتوا يرون في القادمين دخلاء ينافسونهم على العمل، بل يحرمونهم فرص العمل الشحيحة أصلا (مباركية 2013، ص.ص.217-218).

لا يختلف معظم الباحثين والمحللين من تأكيد أهمية الجانب الاجتماعي- الثقافي الذي يرتبط في جزء منه بعجز المجتمع عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق في عزلة عن التفاعل مع المحيط، ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمية والمعيارية، ذلك أن المجتمع العصري يقوم على التنوع والتعدد المستند إلى خاصيات: مهنية، مهارية وعقيدية. وفي الوقت ذاته إخضاعها لقواعد تحظى باتفاق نسبي من أجل تنظيم المنافسة السلمية بين الفئات والشرائح، بعد أن يكون دورها ومكانتها قد تحددا في إطار النسق العام الذي يحدد كذلك أساليب الارتقاء والحراك الاجتماعي وطرق التداول على السلطة ودوران النخب، وأسس توزيع القوة في المجتمع، إضافة إلى تأسيس الصراع.(عنصر، ص85).

إلى جانب هذه القيم السلبية يبرز شعور بين أفراد المجتمع خاصة أبناء الطبقة المتوسطة، ومن مظاهر هذا الشعور التجاهل السياسي العام، وعدم الاكتراث بالقضايا السياسية، وعدم الرغبة في المشاركة السياسية والعزوف عن الإدلاء بالصوت الانتخابي، طرح المصلحة العامة جانبا، و تركيز الاهتمام على المصالح الشخصية الضيقة، و انتشار روح عدم الانتهاء. و بالتالي تصبح المشاعر و القيم السائدة مزيجا من الاغتراب و الشعور العام بالتهميش و الحرمان الاجتماعي التي بدورها تهيء المواطن لقبول حالة الاستبداد و الحكم القهري المطلق، و الامتثال لمرجعية السلطة المستبدة.

من جهة أخرى فان هناك جانبا آخر يتعلق بأزمة الهوية، و التمادي في استخدام عناصرها و مكوناتها الأساسية (الدين، اللغة، الانتماء الحضاري) سواء من قبل السلطة أو مختلف التيارات السياسية و التشكلات الحزبية في المنافسة السياسية و الذي ينم عن ضعف جوهري في مستوى المواطنة، بل أكثر من ذلك يشير إلى تناقضات جوهرية تميز بنية المجتمع و تمنع صيرورة الحداثة و تحول دون بلورة مؤسسات عصرية في المجتمع، إذ يعني ذلك استمرار التأثير القوي لقيم المجتمع التقليدي و معاييره، التي ترتبط بمصالح قوى اجتماعية ترفض الحداثة و التطور على جميع الأصعدة و لا تسمح بنشأة مجال قد يكون أرضية تسمح بتنمية المواطنة.

وقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة بعض المناوشات التي نشأت بين طوائف دينية، ولو أنها محدودة جغرافيا إلا انها ليست مؤشرا إيجابيا الى مستقبل المواطنة: أعمال الشغب والعنف التي حدثت في مدينة "بريان" بولاية غرداية بالجنوب الجزائري بين أتباع المالكية من جهة وأتباع الاباضية في تلك المنطقة من جهة ثانية. وكذا المواجهات المتكررة في مدينة تيزي وزو بمنطقة القبائل بين مواطنين مسلمين محليين ومتحولين حديثا الى المسيحية.

ويأتي التحذير من هذه الاحداث وإن كانت عرضية، غير أنها قد تتأثر بما يحدث في محيطنا العربي من انقسامات ونزاعات طائفية، وتتغذى منها، وتتحول إلى عبء جديد وثقيل على مختلف أطراف علاقة المواطنة في الجزائر، ويستدعي التعامل معها مزيدا من الحذر والرؤية الاستراتيجية.

قد تبدو جميع هذه التحديات المذكورة وأخرى، كأنها مشاكل معتادة وموجودة في أغلب المجتمعات، ولكنها ستكون في الجزائر أشد أثرا على المواطنة إذا التقت مع التراكمات الأخرى ومع هامش الحرية المعقول الذي يتمتع به الشعب الجزائري، ومع تراجع هيبة الدولة وعوامل الضبط المجتمعية الأخرى. (مباركية 2013، ص.ص 221.222)

تمثل كل تلك المظاهر للبيئة الثقافية – الاجتماعية عوامل ذات تأثير سلبي على مسار تنمية المواطنة و التي تجعل من المتعذر تحقيق التكامل السياسي و الاجتماعي و توفير الاستقرار السياسي اللازم. (ساحلي 2013، ص. 212).

الخاتمة:

نخلص في الأخير إلى القول بأنه من المداخل الأساسية لتوسيع المشاركة السياسية وترسيخ المواطنة وتعزيز استقرارهما وجود دولة تكفل العيش المشترك، وتصون تماسك المجتمع واندماج كافة مكوناته، والأهم تصوغ علاقات متوازنة ومتكاملة مع المجتمع بمختلف تعبيراته الاجتماعية والسياسية والإثنية والثقافية. لذلك يرتهن أفق توطيد المواطنة وتوطينها بمدى قدرة الجزائر على التحول من دولة تقليدية ذات طبيعة سلطانية، إلى دولة عصرية مؤسسة على قيم ومبادئ ذات مضمون ديمقراطي وحداثي، ومن جهة أخرى استمرت علاقة الدولة بالمجتمع موسومة بقدر كبير من التسلطية والتحكم، الحال الذي أدى دون ميلاد المتطلبات اللازمة لمفهوم المواطنة وتوطنه في المجتمعات المغاربية، فالمواطنة تعني وعي الفرد وانتمائه إلى جماعة محددة مندمجة اجتماعيا وذات هوية سياسية، والحال أن ذلك لا يتحقق إلا في دولة مؤسسة على شرعية دستورية وسياسية، وقادرة على احتضان الجميع على قاعدة ميثاق اجتماعي، يكفل للأفراد مواطنتهم، سواء في وجهها الحقوقي والقانوني (الحقوق والحريات)، أو على صعيد المشاركة السياسية التي تسمح لهم بتقرير مصيرهم بطواعية واقتناع وتجعل منهم كائنات سياسية مندمجة في المعمار الاجتماعي والسياسي العام، ومساهمة بفاعلية في التفكير في الشأن العام.

وفي هذا الإطار يمكن تقديم بعض التوصيات منها:

- ✓ التركيز على إبراز مبدأ المواطنة في فضائنا الاجتماعي وذلك بتوسيع رقعة ومساحة المشاركة في الشأن العام شريطة توافر استعدادات حقيقية عند جميع الشرائح والفئات لتحمل مسؤولياتها ودورها في الحياة العامة.
- ✓ تفعيل سلطة دولة القانون وتجاوز كل حالات ومحاولات التحايل والالتفاف على النظام فلا مواطنة بدون ضابط ينظم المسؤوليات ويحدد الحقوق والواجبات ويردع كل محاولات التجاوز والاستهتار.
- ✓ تعميق الممارسة الديمقراطية عن طريق احترام رأي المواطنين ومشاركتهم أكثر في صنع القرارات.
- ✓ العمل على إيجاد تنمية حقيقية بكل أبعادها المختلفة بما يؤدي إلى التخفيف والحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المواطنون.

قائمة المراجع:

أولا- الدستور:

-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 76(8 ديسمبر1996)، المعدل بالقانون الرقم 2-3 المؤرخ في 10 أبريل 2002، والجريدة الرسمية، العدد 25(14 أبريل 2002)، والقانون الرقم 8-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، والجريدة الرسمية، العدد 63 (16نوفمبر 2008)، والقانون الرقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 ، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.

ثانيا- التقارير:

- تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان، عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، 2007.

ثالثا-الكتب:

- جابي، ناصر (1998). الانتخابات: الدولة والمجتمع. الجزائر: دار القصبة.

-جابي، ناصر (2009). الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات استقرار أم ركود سياسي، في علي خليفة الكواري محررا، الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الكواري، علي خليفة. (2004). "مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية"، في ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.

- مباركية، منير (2012). "الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 ماي 2012، " قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات". الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- مباركية، منير (2013). " مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-السيد، يسين (1992). مستقبل المجتمع المدني، في المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

-غوران، هدبرد (1991). الاتصال والتغير الاجتماعي في الدول النامية ، تر: محمد ناجي. بغداد: دار الشؤون الثقافية.

رابعا- الدوريات والملتقيات:

- زريق، نفيسة (2017). "المواطنة في الجزائر: قراءة في أبعاد المواطنة وانعكاساتها على البناء الديمقراطي في الجزائر". مجلة البحوث السياسية والإدارية. العدد 11.

- مالكي، أحمد (2012). "من أجل تصورات جديدة للمواطنة"، في المواطنة في المغرب العربي. مجموعة الخبراء المغاربيين. مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 09.

- موكيل، عبد السلام. "المواطنة وسياق الدولة والهوية: مقاربة فكرية ومعرفية بين الفكر السياسي المعاصر والمنظور الإسلامي". مجلة تاريخ العلوم. العدد01.

- نعمة، سعد عبد الحسين (2013). " دور مبدأ المواطنة في تعزيز المشاركة السياسية في العراق". مجلة كلية الدراسات الإنسانية/ النجف الاشرف. العدد 3.

- ساحلي، مبروك (2013). " أثر المشاركة السياسية في تنمية المواطنة في الجزائر". مجلة البحوث والدراسات.. العدد 16، السنة 10.

- رداوي، عبد الماك (2013). " التشكيك في نزاهة الانتخاب ودوره في اهتزاز هيبة الدولة". المجلة الجزائرية للامن والتنمية. العدد 4 جانفي.

- عنصر، العياشي (1995). " سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر". المستقبل العربي. العدد 191.

- فهيمة ، شرف الدين (2002). "الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني". المستقبل العربي. العدد 278.

خامسا: الاطروحات الجامعية:

- زدام ،يوسف. (2012-2013). دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة في البلاد العربية (دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية). أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة.

علوان ،حسين (1996). مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

سادسا: المواقع الالكترونية:

- جابي ، ناصر ، الانتخابات على الطريقة الجزائرية، مجلة القدس العربي، النسخة الالكترونية على الموقع:
www.alquds.co.uk/?p2017/11/13

- المعمري، عارف . المواطنة والمشاركة السياسية للمرأة اليمنية. على الموقع الالكتروني:
http://www.yafa- news.net/archives/77701 تاريخ التصفح:2017/10/24.
- العربي، زيتوت محمد ."أزمة الحكم في الجزائر من مال السلطة إلى سلطة المال". على الرابط الالكتروني:
www.mohamedzitout.com/2017/08/03 تاريخ الدخول: 2017/12/02.
-تقرير المؤشر العربي 2011. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 01 مارس 2012. على الموقع الالكتروني:
http://www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/45f971e2-d266-4f77-96f5- a2e7c45883a6.pdf.